الحج عنه ولم يقع للوصي ولا للموصي ومن لا يقع العمل فيما له لا عوض عليه
كما دل عليه كلامهم في باب الجعالة وذلك كالمستأجر عن معضوب قبل الاحرام له
ووقع الحج له لا للمعضوب لانه لا تقصير في نصيب المعضوب من المستأجر لان
الاستئجار واجب عليه والبرء يحصل باختياره فاقتضى عدم وجوب شيء
عليه لانه لم يحصل منه تفويت للاجير فكذا الوصي لانه نائب عنه فيما وصى له
وكذا الرجل الذي وقع الغلط بسببه لا شيء عليه للحاج المذكور لعدم التزامه
احدا مما قالوه في باب الجعالة فيما لو قال فصولي قال قاله رملي رد
عبدي فقاله كذا ورده سامع فلا شيء على الفضولي لعدم التزامه ويلزم المالك
ان صدقه فان انكر فيسعى ان لا تقبل شهادته عليه لانه متهم في ترويج قوله
انتهى واما الصوم النائب يقع الحج فيها عن العامل الاصيل والذي يتجه انه
ان جهل العامل الفساد ان لم اجر المثل على الاول للمقوض اليه لتغريره
والثاني احد امرين تولية اذا لم يجز الاستئجار للتطوع ووقع عن الاجير والا فسمى
المتيسر بل اجر المثل على الوصي لتبين للاجير وجب عليه مقابل ما انتفع به من
ضافوه من غرر عدد وهو اوجه المثلان جهل الاجير الحال وظن الصحة
شيخنا وتعالى اعلم مسئلة في رجل اوصى بحج وزيارة بالقدم فجاء
الوصي جاهلا كان يتبع النائب ولم يرد بل استناب من يزور عن الموصي لعذر
مرض ونحوه شيخنا هل المتيسر او فسط الحج فقط وهل طرأ ان العذر بعد
الاتيان بما يسوغ له الاستنابة وما المراد بالحج اهو عدم الامكان الا لتمتع
الظاهر ولم يعد والسفر والمرض عذر اي توكيل الوكيل فهل يأتي فيه
مثله

مثله الجواب اذا امر بحج وزيارة بالقدم اي بزيارتي قبل
بنفسه كما مر فاستأجر الوصي عن اثنان او جعل على عينه وشرط عليه عدم
الاستنابة كما ذكر الوصي فاقتضاء ان يزور عن الميت ان يتحي هو ولا فما
شأني مقابلة الزيارة والنيابة تحي الحاج فسط الحج فقط سواء في ذلك
استناب لعذر او دونه وسواء اكان معذورا حال الجعالة ام لا وانما
استحق فسط الحج مطلقا لوقوعه عنه اجزاء ونوابا فهو نظير ما ذكره
الشيخان في مسئلة الصبي بوت في اثنا التعليم ومر انه معتمد خلافا لمعضو
قوله ان الصباغ لو جاعله على خياطة ثوب فجاء نصفه ثم سلمه المالك
فاحترق في يد الصبي نصف المشروط فقولهم لا شيء عامل الجعالة
الجعل الا بالفراغ لوقوع العمل مسلما انا نقول ما ذكر لوقوع العمل
فيه مسلما في البعض فاشبه تقسطه ولم يوجد ذلك ووقع عن الصبي
مسلم الصبي والثوب المذكور لكن انما اجر وابذلك عن احلال يقع في الاثنا
يمنع من وقوع العمل عن اصله واما اذا لم يشرط الوصي على من يحج او
يزور عنه ان يأتي بذلك بنفسه فان استناب من جاعله الوصي من يحج او
عن الميت لحج او غير الزيارة بنفسه اجزأ الزيارة سواء اكان عاجزا
عند الايفاء بالجعالة او طرأ عجزه بعدها وسواء عمل النائب له بتبعا
بعوض كما قاله الامام ابن عجل المصري والوجه عدم استحقاقه اجرة الزيارة
حيث استناب مع طريان العذر بعد الجعالة كما قالوه في الوكيل اذا جعل
المعين في التوكيل كما قالوه وفرقا في البعد جواز توكيل الوكيل عند تعذر ان

Copyright © King Saud University